الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

30-29-28 **ربيع ثاني** 1440 / 4-5-6 **يناير** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	10

"جمعية حقوق الإنسان": حضرنا جلسة محاكمة المتهمين في قضية "خاشقجي"

أكدت حرص السلطات السعودية على سرعة محاكمة المتورطين في هذه القضية

المصدر: جريدة سبق الاحد 28 ربيع ثاني 1440هـ - 4 يناير 2019م
https://sabq.org/Cnq38k

ياسر العتيبي -الرياض

رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ببدء محاكمة الأشخاص المتهمين في قضية مقتل المواطن جمال بن أحمد حمزة خاشقجي بعد عقد أولى جلسات المحاكمة اليوم الخميس 27/ 4/ 1440هـ الموافق 3/ 1/ 2019م بالمحكمة الجزائية بمدينة الرياض، والتي حضرتها الجمعية، وقد بلغ عدد المحالين للمحاكمة 11 متهماً من بينهم 5 موقوفين طالبت النيابة بقتلهم، وبحضور محاميهم.

وأوضح رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني أن هذه الخطوة تؤكد حرص السلطات السعودية على سرعة محاكمة الأشخاص المتورطين في هذه القضية، وأن تأخذ العدالة مجراها، وأن يحاسَب كل من اشترك في ارتكاب هذه الجريمة البشعة، مشيراً إلى أن الجمعية على ثقة بأن العدالة ستتحقق، وأن كل من تجاوز القانون أو خان أمانته أو مهامه الوظيفية سينال عقابه، وهو ما ظهر من لائحة الاتهام التي قدّمتها النيابة العامة والتي طالبت بإيقاع الجزاء الشرعي بحق المتهمين كل بحسب مقدار مشاركته أو مساهمته في ارتكاب هذه الجريمة.

وكان النائب العام قد صرح بأنه إلحاقاً للبيانات الصادرة بتاريخ 10/ 2/ 1440هـ الموافق 19/ 201810 /م، وتاريخ 16/ 2/ 1440هـ الموافق 25/ 10/ 2018م، وتاريخ 7/ 3/ 1440هـ، الموافق 15/ 11/ 2018م؛ فقد عقدت هذا اليوم الخميس الموافق 27/ 4/ 1440هـ الجلسة الأولى بالمحكمة الجزائية بمدينة الرياض للمدانين من قِبَل النيابة العامة في قضية مقتل المواطن جمال بن أحمد حمزة خاشقجي، وعددهم 11، بحضور محاميهم؛ بناء على المادة 4 من نظام الإجراءات الجزائية؛ حيث طالبت النيابة العامة بإيقاع الجزاء الشرعي بحقهم، ومن بينهم 5 موقوفين طالبت بقتلهم؛ لضلوعهم في جريمة القتل.. وبعد سماعهم للدعوى طلبوا جميعاً نسخة من لائحة الدعوى والإمهال للإجابة عما ورد فيها، وقد تم تمكينهم من المهلة التي طلبوها حسب المادة 136 من نظام الإجراءات الجزائية؛ فيما تستمر النيابة العامة في إجراءات التحقيق مع عدد من المتهمين.

جمعية حقوق الإنسان: بدء محاكمة المدانين بقتل خاشقجي يؤكد حرص السعودية على العدالة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 28 ربيع ثاني 1440هـ - 4 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1696714

»عكاظ» (النشر الإلكتروني)
رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية ببدء محاكمة الأشخاص المتهمين في قضية مقتل المواطن جمال بن أحمد حمزة خاشقجي، بعد عقد أولى جلسات المحاكمة اليوم (الخميس) في المحكمة الجزائية بمدينة الرياض.
وأوضحت جمعية حقوق الإنسان أنها حضرت أولى جلسات المحاكمة للمتهمين الـ11، من بينهم 5 موقوفين طالبت النيابة العامة بقتلهم، وبحضور محاميهم.
وأوضح رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني أن هذه الخطوة تؤكد حرص السلطات السعودية على سرعة محاكمة الأشخاص المتورطين في هذه القضية، وأن تأخذ العدالة مجراها وأن يحاسب كل من اشترك في ارتكاب هذه الجريمة البشعة، مؤكدا أن الجمعية على ثقة بأن العدالة ستتحقق وأن كل من تجاوز القانون أو خان أمانته أو مهماته الوظيفية سينال عقابه، وهو ما ظهر من لائحة الاتهام التي قدمتها النيابة العامة التي طالبت بإيقاع الجزاء الشرعي بحق المتهمين كل بحسب مقدار مشاركته أو مساهمته في ارتكاب هذه الجريمة، وقد تم منح المتهمين فرصة للرد على ما ورد في لائحة الدعوى وإمهالهم للإجابة حسب مقتضى المادة (136) من نظام الإجراءات الجزائية

جمعية حقوق الإنسان تحضر الجلسة الأولى لمحاكمة المدانين في قضية خاشقجي

المصدر: جريدة الرياض الاحد 28 ربيع ثاني 1440هـ - 4 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1729338

الرياض - سعيد المبارك
رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ببدء محاكمة الأشخاص المتهمين في قضية مقتل المواطن/جمال بن أحمد حمزة خاشقجي بعد عقد أولى جلسات المحاكمة اليوم الخميس 1440/4/27هـ الموافق 3/1/2019م بالمحكمة الجزائية بمدينة الرياض والتي حضرتها الجمعية وقد بلغ عدد المحالين للمحاكمة (11)متهما من بينهم (5) موقوفين طالبت النيابة بقتلهم، وبحضور محاميهم.
وقد أوضح رئيس الجمعية د. مفلح بن ربيعان القحطاني بأن هذه الخطوة تؤكد حرص السلطات السعودية على سرعة محاكمة الأشخاص المتورطين في هذه القضية وأن تأخذ العدالة مجراها وأن يحاسب كل من اشترك في ارتكاب هذه

الجريمة البشعة، والجمعية على ثقة بأن العدالة ستتحقق وأن كل من تجاوز القانون أو خان أمانته أو مهامه الوظيفية سينال عقابه.
وهو ما ظهر من لائحة الاتهام التي قدمتها النيابة العامة والتي طالبت بإيقاع الجزاء الشرعي بحق المتهمين كل بحسب مقدار مشاركته او مساهمته في ارتكاب هذه الجريمة، وقد تم منح المتهمين فرصة للرد على ما ورد في لائحة الدعوى وإمهالهم للإجابة حسب مقتضى المادة (136) من نظام الإجراءات الجزائية.

الرياض والدمام في الصدراة و"الأحوال المدنية" الأعلى «جمعية حقوق الإنسان» تستقبل 2871 قضية خلال عام

المصدر: جريدة الحياة السبت 29 ربيع ثاني 1440هـ - 5 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4617662

الدمام – رحمة ذياب |منذ 19ساعة في 5 يناير 2019 -اخر تحديث في 5يناير 2019 / 18:37
تصدرت مدينتا الرياض والدمام في عدد القضايا الواردة إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خلال عام 2017 وفقاً لتصنيف فروعها، فيما بلغ مجموع القضايا الواردة إليها من جميع المناطق 2871 قضية، وشهدت الأرقام تراجعاً في عدد القضايا المسجلة، بـ5.26 في المئة، مقارنة في العام الذي قبله.
وتصدرت قضايا الأحوال المدنية في التقرير السنوي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بواقع 636 قضية، تليها قضايا السجناء إذ رصدت الجمعية 397 قضية، ثم قضايا أخرى بواقع 391، وشملت القضايا أيضاً العنف الأسري بواسع 353 قضية، والإدارية 384، وتذيلت العمالية قائمة القضايا بـ266 قضية، والأحوال الشخصية 144 قضيةفي جميع فروع الجمعية في المملكة.
وتجاوز عدد المتقدمين الذكور، الإناث إذ بلغ عددهن 1294، أما الذكور فكانوا 1577. وكانت منطقة الرياض الأعلى في عدد القضايا الواردة وبلغت 1518 قضية، ثم فرع الجمعية في مدينة الدمام بـ354 قضية، وجاءت الجوف الأقل بين فروع الجمعية بواقع 66 قضية، وتراجع عدد القضايا في كل من جدة ومكة المكرمة.
وتضمن التقرير مؤشرات حول المتغيرات بين العامين 2016 و2017، إذ بلغت نسبة قضايا العنف ضد الطفل 18.38 في المئة من إجمالي قضايا العنف ضد الطفل الواردة إلى الجمعية منذ التأسيس بارتفاع 2.31 في المئة عن العام الماضي، فيما بلغت قضايا الأحوال الشخصية 4.12 في المئة من إجمالي قضايا الأحوال الشخصية الواردة إلى الجمعية منذ التأسيس، وشهدت ارتفاعاً قدره 0.26 في المئة عن عام 2016، ولوحظ ضمن المتغيرات أن القضايا الأخرى والقضائية شهدت ارتفاعاً طفيفاً، في الوقت الذي شهدت القضايا العمالية والأحوال المدنية والسجناء والإدارية تراجعاً بنسب مختلفة.
واختلفت القضايا وفقاً للتصنيف، فمنها طلب إعادة نظر البالغ عددها 152 قضية، واعتراض على قرار 96 قضية، وتعديل الوضع الوظيفي بقضية واحدة، وشملت القضايا أيضاً مطالبة بمستحقات مالية لدى الإدارة بـ12 قضية، فيما بلغ عدد القضايا المتعلقة في تجاوز أو تعدي من بعض الجهات الإدارية 19 قضية، إضافة إلى قضايا أخرى تتعلق في طول مدة الإجراءات 33 قضية، ومطالبة بتنفيذ حكم قضائي تسع قضايا، وفصل تعسفي مثلها، وقضيتين تحت مسمى «بطالة»، إضافة إلى اعتداء على الممتلكات أربع قضايا، وتنوعت القصايا بين أخطاء طبية (10 قضايا)، وتلوث بيئي، ومنع من السفر بسبب قرار إداري، وترحيل إجباري، وطلب نقل، وطلب إعادة إلى الوظيفة، وطلب ترحيل.
وتنوعت الجنسيات المتقدمة إذ تصدر السعوديون بـ295 قضية، ثم اليمنيون 21 قضية، والمصريون 18 قضية، وسوريون 15 قضية، وجنسيات أخرى)سودانية، وأردنية، وهندية، ومغربية، واثيوبية، وفلسطينية، وجنسيات أخرى (تم تصنيفها بحسب الفروع المستلمة للقضية.

هيئة حقوق الإنسان

هيئة حقوق الإنسان: تقديم المتهمين في قضية خاشقجي للمحاكمة يؤكد أن العدالة ستأخذ مجراها

المصدر: جريدة مكة الاحد 28 ربيع ثاني 1440هـ - 4 يناير 2019م
https://makkahnewspaper.com/article/1093786

واس - الرياض
حضرت هيئة حقوق الإنسان، الجلسة الأولى لمحاكمة المتهمين من قبل النيابة العامة في قضية مقتل المواطن جمال خاشقجي - رحمه الله - التي عقدت اليوم الخميس بالمحكمة الجزائية بمدينة الرياض؛ حيث وجهت النيابة العامة الاتهام لأحد عشر متهما.
وأشارت الهيئة إلى أن تقديم المدانين للمحاكمة يأتي تأكيدا لما سبق وأن أوضحته المملكة من أن العدالة ستأخذ مجراها، وأن كل من شارك في ارتكاب هذه الجريمة سينال الجزاء الرادع.
وبينت الهيئة أن إجراءات المحاكمة جرت على نحو ما كفلته أنظمة المملكة لجميع أطراف الدعوى الجزائية.

«حقوق الإنسان" تواجه الجهات بـ 7" إشكاليات.. وتقترح آليات الحلول

أبرزها تأخر الرد ومحدودية الكفاءات وعدم توفر البيانات

المصدر: جريدة المدينة السبت 29 ربيع ثاني 1440هـ - 5 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/607950

سعيد الزهراني - الطائف
تمثل قضايا حقوق الإنسان أحد المسارات المهمة، التي أولتها المملكة العربية السعودية اهتمامًا متعاظمًا، متناغمة في ذلك مع أحكام الشريعة الإسلامية، التي تحكم المملكة، مراعية للقوانين العالمية في هذا المجال، وجاء تشكيل هيئة حقوق الإنسان في المملكة متسقًا مع هذا التوجه على أعلى مستوى، بالنظر إلى أن هذه الهيئة ترتبط مباشرة بخادم الحرمين الشريفين، وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقًا لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، ونشر الوعي بها، والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية؛ بحيث تكون هي الجهة الحكومية المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، كما روعي أن تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية، ويكون لها الاستقلال التام في ممارسة مهماتها المنصوص عليها في نظام الهيئة.. كذلك تضمنت أنظمة المملكة نصوصًا

صريحة تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وعلى رأسها النظام الأساسي للحكم، ونظام القضاء، ونظام ديوان المظالم، ونظام الإجراءات الجزائية، وغيرها من الأنظمة العدلية، كما تضمنت الأنظمة الأخرى كأنظمة العمل، والصحة، والتعليم، والتأمينات الاجتماعية، وغيرها من الأنظمة واللوائح، أحكامًا تفصيلية للمبادئ الواردة في النظام الأساسي للحكم..

ومع كل هذه الجهود المقدرة، فإن «هيئة حقوق الإنسان» تواجه جملة من التحديات والصعوبات التي تقف حجر عثرة أمام أداء مهامها المنوطة بها على الوجه المطلوب، وقد حددت الهيئة (7) صعوبات أساسية يتصدرها «تأخر بعض الجهات الحكومية في الرد على استفساراتها، مع عدم وضوح البيانات والمعلومات المرسلة»، ويتذيلها «عدم وجود مدونة شاملة للأحكام والجرائم»، وبينهما 5 إشكاليات أخرى، مثبوتة في سياق هذا التحقيق، مع مقترحات «حقوق الإنسان» لحلها.

الإشكالية الأولى

•تأخر الرد وعدم الوضوح

يمثل تأخر الرد من بعض الجهات المختصة على الاستفسارات، مقرونًا مع عدم وضوح البيانات والمعلومات المطلوبة أحيانًا، أحد أبرز الصعوبات التي تواجهها هيئة حقوق الإنسان، مع الإشارة إلى وجود تحسن ملحوظ في التعاون مع الهيئة من بعض الجهات.

•مقترح الحل: التأكيد على الجهات ذات العلاقة بسرعة الرد على ما يوجه إليها من استفسارات في الوقت المحدد وبالتوضيح الكافي.

الإشكالية الثانية

•محدودية الكفاءات المتخصصة

تواجه الهيئة بشكل واضح محدودية في الكفاءات المتخصصة في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني، وقلة عددها مقارنة مع التحديات التي تواجهها المملكة.

•مقترح الحل: أهمية التوسع في البرامج الأكاديمية والتدريبية المتخصصة في الجامعات والكليات والمعاهد في مجال حقوق الإنسان.

وقد صدر «أمر سامي» في وقت سابق بهذا الخصوص، وما زالت الهيئة تتواصل بشكل مستمر مع وزارة التعليم؛ لحض الجامعات والكليات والمعاهد على التوسع في البرامج القائمة واستحداث المزيد منها.

الإشكالية الثالثة

•عدم البيانات والإحصاءات

تعاني الهيئة من عدم توافر البيانات بشكل كافٍ لدى بعض الجهات، أو تفاوت البيانات والإحصاءات بين جهة وأخرى حيال ذات الموضوعات، فضلًا عن الوقت والجهد المبذول في طلب هذه المعلومات وتحليلها والحصول عليها في الوقت المطلوب.

•مقترح الحل: أهمية تنسيق الجهود بين الهيئة العامة للإحصاء والجهات الحكومية ذات الصلة؛ لبناء قواعد المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان

وفي هذا الصدد وقّعت الهيئة مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة للإحصاء لتعزيز التعاون بين الجهتين في مجال الإحصاءات المتعلقة بحقوق الإنسان، إلا أنهما لا يزالان يواجهان صعوبة في الحصول على المعلومات من الجهات الحكومية الأخرى.

الإشكالية الرابعة

•عدم وجود إدارات لحقوق الإنسان في الجهات الحكومية

من بين التحديات التي تواجهها الهيئة عدم وجود إدارات خاصة لحقوق الإنسان في جميع الجهات الحكومية، فضلًا عن الحاجة إلى تفعيل الإدارات الحالية بالشكل الذي يعود بالفائدة على المنشأة أو المستفيدين من خدمتها.

•مقترح الحل: السعي لإنشاء إدارات لحقوق الإنسان في الجهات الحكومية الأخرى وفقًا للاجراءات النظامية المتبعة، وأن ترتبط إدارات حقوق الإنسان كافة في الجهات الحكومية بالمسؤول الأول بالجهاز؛ بحيث تكون ضابط اتصال مع الهيئة.

الإشكالية الخامسة

•تدني مستوى الوعي بحقوق الإنسان

في ظل تدني مستوى الوعي بحقوق الإنسان، نفذت بعض الجهات الحكومية حملات توعوية لرفع مستوى الوعي ببعض الحقوق والواجبات المتعلقة بمهامها واختصاصاتها، وما يقدم من خدمات للمواطن والمقيم، لكن لا تزال هناك حاجة ملحة لمبادرة بقية الجهات الحكومية لتعزيز الوعي بالحقوق كافة لدى المواطنين والمقيمين.

•مقترح الحل: ترى الهيئة ضرورة أن تعمل الجهات المختصة المعنية على وضع برامج توعوية لصاحب الحق، أو من يقوم على تقديمه، بحسب اختصاصات الجهة ومسؤولياتها لبيان الحقوق والالتزامات والأطر النظامية والإجرائية المتعلقة بذلك، وتلتزم الهيئة بالإسهام فنيًّا في تلك الحملات والبرامج، في إطار مشروع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

الإشكالية السادسة

•ذيوع الأخبار الفردية المغلوطة

من الملاحظ تداول بعض وسائل الإعلام المحلية والأجنبية أخبارًا تختص بحقوق الإنسان في المملكة، تتسبب في الإساءة لملف حقوق الإنسان، وبالرغم من أنها حالات فردية محدودة، وبعضها ضُخّم إعلاميًّا، أو بُني على معلومات غير دقيقة، أو من مصادر غير معتمدة؛ بعضها وسائل إعلام محلية، فإنه يتم تداولها على أنها حقائق محضة.

•مقترح الحل: إلزام وسائل الإعلام المحلية بالتحقق من صحة معلوماتها، لا سيما ذات العلاقة بحقوق الإنسان، وضرورة تبيانها بنفس المكان والمساحة في حال نشرها لأخبار يثبت عدم دقتها، كما ينبغي لوسائل الإعلام مراعاة أن هذه القضايا قد تكون محل تحقيق أو لا تزال أحكامًا قضائية ابتدائية، وعلى الجهات الحكومية المعنية المبادرة لتوضيح الحقيقة بشكل عاجل لتبيانها للمجتمع والإعلام.

الإكالية السابعة

•عدم وجود مدونة شاملة للأحكام والجرائم

أدى عدم وجود مدونة شاملة للجرائم والعقوبات، ومدونة للأحوال الشخصية إلى ظهور بعض الاجتهادات التي استغلت لمحاولة الإساءة لملف حقوق الإنسان في المملكة.

•مقترح الحل: أهمية الإسراع في إصدار المدونة التي سبق وأن صدر فيها «أمر سامي» بهذا الخصوص.

أبرز أنظمة حقوق الإنسان في المملكة

نظام الحماية من الإيذاء.
نظام حماية الطفل.
نظام رعاية المعوقين.
نظام المطبوعات والنشر.
نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص.
نظام التنفيذ.
لائحة عُمَّال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم.

الجزيرة

هيئة حقوق الإنسان تعزز الوعي الحقوقي لزوار الجنادرية

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 29 ربيع ثاني 1440هـ - 5 يناير 2019م
http://www.al-jazirahonline.com/news/2019/20190103/143307

أسهم جناح هيئة حقوق الإنسان بالمهرجان الوطني للتراث والثقافة (الجنادرية 33 (في تعزيز الوعي الحقوقي لدى زوار المهرجان، من خلال مشاركتها بعدد من الأركان والأقسام في المهرجان.

وتقدم الهيئة من خلال جناحها استشارات توعوية وركناً خاصاً لمكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص، إلى جانب قسم للإستقبال وتوزيع النشرات التوعوية، وقسم للأطفال يهتم بالعرض المسرحي يُبث خلاله رسائل توعوية بطريقة مناسبة لأعمار الأطفال ومداركهم، وقسم آخر يركز على العروض السينمائية للأطفال يُعرض خلاله مسلسل للتعريف بالمبادئ الحقوقية.

ويبث الجناح للزوار عبر شاشاته أفلاماً توعوية وتعريفية بحقوق الإنسان، كما يقدم تعريفاً بالأنظمة والتشريعات الوطنية، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي أصبحت المملكة طرفا فيها، والإجابة على الاستفسارات المطروحة من الزوار - .

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«العدل» تبدأ إشعار المرأة بطلاقها عبر الـ«sms»

المصدر: جريدة الحياة الاحد 30 ربيع ثاني 1440هـ - 6 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4617730

الرياض - «الحياة» | منذ 10 ساعات في 6 يناير 2019 - اخر تحديث في 6 يناير 2019 / 00:24
وجه وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء وليد الصمعاني، بتفعيل خاصية إشعار المرأة بطلاقها عبر الرسائل القصيرة على الهاتف المحمول(sms) ، ابتداء من اليوم (الأحد).
واوضحت الوزارة في بيان صحافي أصدرته أمس (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، أن محاكم المملكة تلقت تعميما للعمل بالقرار ابتداء من اليوم، وذلك «تيسيرا على المستفيدات وحفظا لحقوقهن، إلى جانب تعزيز التحول الرقمي في الوزارة بالمزيد من الخدمات.«
وأشارت إلى أن المحاكم ستشعر المرأة بصكوك الإنهاءات الصادرة بشأن حالتها الاجتماعية فور اعتمادها، عبر هاتفها المسجل في بوابة «أبشر» الإلكترونية برسالة نصية توضح رقم الصك والمحكمة المعنية بالطلاق.
ولفتت إلى أنه يتعين على الموظف التأكد من السجل المدني للمرأة وتاريخ ميلادها المسجل في «أبشر» عند تقديم طلب الانهاءات، مبينة أن النساء سيتاح لهن من اليوم الاستعلام عبر بوابة الخدمات الإلكترونية للوزارة «ناجز» عن الحالة الاجتماعية لها وإظهار تفاصيل الصك، مضيفة «في حال مراجعة المرأة لاستلام صورة الصك، فسيكون ذلك عن طريق القسم النسائي بالمحكمة المختصة أو من قبل مكتب قاضي المحكمة.«
وكانت وزارة العدل دشنت خدمة الربط الإلكتروني مع مركز المعلومات الوطني لتسجيل حالات الزواج آليا بعد المصادقة على عقد النكاح الشرعي، حيث يتم تحديث الحالة الاجتماعية للزوجين مباشرة في نظام «أبشر» ومعلومات المواطنين لدى وكالة الأحوال المدنية.

قانونيون يشيدون بقرار القضاء "لا عقوبة للشبهة إما إدانة أو براءة«

المصدر: جريدة المدينة الاحد 29 ربيع ثاني 1440هـ - 5 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/607951

حامد الرفاعي - جدة
أشاد عدد من القانونيين والمحامين بقرار المجلس الأعلى للقضاء المتضمن بأنه (لا عقوبة للشبهة إما إدانة أو براءة) وأكدوا في حديثهم لـ«المدينة» بأن هذا القرار يدل على حرص المنظومة القضائية على العدل وتقنين الأحكام التعزيرية ومنع الاجتهاد الخاطئ مؤكدين أن القرار سوف يكون له إسهامات إيجابية متعددة.
حيث قال المستشار القانوني المحامي خالد المحمادي: إن وزارة العدل تهدف من القرار وغيره من القرارات إلى تنظيم وتطوير هيئات القضاء والأجهزة المعاونة لها، بما يكفل أداء رسالته في إقامة العدل بين الناس وحماية حقوقهم، وتوفير

كل الخدمات والتجهيزات الفنية والمالية والإدارية لجميع أجهزة القضاء ومراقبة سير العمل فيها بما يحقق سلامة تطبيق القوانين وإرساء العدل بين الناس، وتمارس الوزارة نشاطها وتضع الخطط والبرامج اللازمة لإنجاز المهام المناطة بها ويأتي القرار الصادر في ١٤٤٠/٤/٢٧ من رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي بأن الأحكام الجزائية يجب أن تكون مبنية على الإدانة والاثبات أو البراءة وأن لا يعتد بالشبهة أو التهمة وأن للقاضي أن يطبق المادة ١٥٨ من نظام الاجرائات الجزائية بعدم تقيد المحكمة بالوصف الجرمي للقضية حسب لائحة الاتهام يعد تطور كبير جدًّا في القضاء الجنائي وأكد المحامي نصر البركاتي أن القرار يعتبر تحولا مهمًا في مسار العدالة الجنائية بالمملكة، في الموازنة بين مؤاخذة المدان وإخلاء سبيل من لم تثبت إدانته كما يهدف إلى الحد من التوسع في الاجتهاد المبني على القرائن الضعيفة التي تظهر في القضية ولا ترتقي ليقين القاضي بأن يكون دليلا معتبرًا يوجب الإدانة.«

وقال المحامي صالح الغامدي: إن الأصل في الإنسان براءة الذمة

وهذا القرار تأكيد على عدالة وشفافية القضاء السعودي مؤكدًا أن هذا القرار قطع قول كلّ مجتهد وهو دليل على أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته وهو المتعارف في جميع أمور الحياة.

»الشورى" يصوت على "المجلس الصحي" ويناقش "التبرع بالأعضاء" و"شرطة البيئة« في جلساته الأسبوع المقبل

المصدر: جريدة المدينة الاحد 30 ربيع ثاني 1440هـ - 6 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/607809

جابر المالكي - الرياض

يناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية عشرة من أعمال السنة الثالثة للدورة السابعة التي يعقدها الاثنين المقبل تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن التقرير السنوي لرئاسة الاستخبارات العامة للعام المالي 1438 /1439هـ.

ومن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال هذه الجلسة:

التصويت على توصيات اللجنة الصحية بالمجلس بتعديل الفقرة (أ) من المادة الـ(16) من النظام (الصحي) الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/11) وتاريخ 23 /3 /1423هـ القاضي بإنشاء مجلس يسمى المجلس الصحي السعودي يرتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، ويعين له رئيس بأمر ملكي بمرتبة وزير، وذلك بعد أن يطلع المجلس على وجهة نظر اللجنة تجاه التعديل المقترح.

مناقشة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي لمركز دعم اتخاذ القرار للعام المالي 1438 /1439هـ.

ومن أبرز توصيات اللجنة للمجلس:

التعاون مع المركز الوطني لاستطلاعات الرأي العام

تطوير منظومة استطلاعات الرأي العام وقياس الاتجاهات في مناطق المملكة كافة فيما يتصل بالقرارات التي تتخذها الحكومة والموضوعات المطروحة ذات الصلة بهذه القرارات.

مناقشة تقرير اللجنة الصحية بشأن مشروع نظام التبرع بالأعضاء البشرية في المملكة العربية السعودية.

ويتكون مشروع النظام من (31) مادة ويهدف إلى تنظيم التبرع بالأعضاء البشرية وزراعتها في الجهات المرخص لها، وتحديد مسؤولياتها بهدف المحافظة على الحياة البشرية.

مناقشة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن تعديل ما ورد في الفقرة (ج) من المادة الـ(5) وتعديل المادة الـ(72) من نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/78) وتاريخ 19 /9 /1428هـ.

مناقشة تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن مقترح مشروع نظام شرطة البيئة المقدم من عدد من أعضاء المجلس استنادًا للمادة (23) من نظام المجلس.

الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسة الثلاثاء

وخلال الجلسة العادية الـ(13) التي يعقدها المجلس الثلاثاء المقبل، يناقش المجلس:

تقرير لجنة الحج والإسكان بشأن مشروع الضوابط المنظمة لشركات أرباب الطوائف وشركات تقديم الخدمة

تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن التقرير السنوي لوزارة الحرس الوطني للعام المالي 1438 /1439هـ.

تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن مشروع اللائحة التنظيمية لجائزة خادم الحرمين الشريفين لتكريم المخترعين والموهوبين

تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التقرير السنوي لصندوق التنمية الزراعية للعام المالي 1438 /1439هـ

تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية في شأن مقترح مشروع نظام إصدار اللوائح والتنظيمات الخاصة وما في حكمها المقدم من عضو المجلس السابق الأستاذ نايف الفهادي استنادًا للمادة (23) من نظام المجلس.

يصوت المجلس على عدد من توصيات لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن التقرير السنوي لوزارة الثقافة والإعلام (سابقًا) للعام المالي 1437/ 1438هـ وذلك بعد أن يطلع على وجهة نظر اللجنة بشأن التقرير، ومن أبرز تلك التوصيات: المطالبة بتوفير الدعم المالي لتمكين وزارة الإعلام من الوفاء بمسؤولياتها والارتقاء بأدائها في مختلف القطاعات التابعة لها.

الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسة الأربعاء

أما جلسة المجلس العادية الـ(14) التي يعقدها الأربعاء المقبل فيصوت المجلس على:

توصيات للجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن موضوع دراسة (الزواج المبكر للفتيات/ زواج القاصرات) وذلك بعد أن يطلع على وجهة نظر اللجنة بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء وملحوظات أثناء مناقشة تقرير اللجنة في جلسة سابقة.

عدد من توصيات اللجنة الصحية، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث للعام المالي 1438 /1439هـ، وذلك بعد أن يطلع على وجهة نظر اللجنة بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء واستفسارات تجاه التقرير. ومن أبرز توصيات اللجنة:

مطالبة المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بالتوسع في سعودة الوظائف للعاملين الصحيين، وخاصة في تخصصات التمريض كافة

تقصير فترات الانتظار للمواعيد في العيادات الخارجية والطوارئ

الاطلاع على وجهة نظر اللجنة الخاصة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه مقترح مشروع اللائحة التنظيمية الموحدة لمجالس شباب المناطق المقدم من عضو المجلس السابق الدكتور حامد بن ضافي الشراري استنادًا إلى المادة (23) من نظام المجلس، ثم يصوت المجلس بعد ذلك على توصية اللجنة بشأن مشروع اللائحة، التي تطالب بالموافقة على مشروع النظام الأساسي لمجالس شباب المناطق.

مناقشة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للطيران المدني للعام المالي 1438 /1439هـ

مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مشروع اللائحة التنظيمية لدور الأحداث

مناقشة تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن مقترح مشروع نظام التغذية المدرسية المقدم من عضوي المجلس الدكتورة جواهر العنزي، والأستاذ محمد العجلان استنادًا للمادة (23) من نظام المجلس.

مطلقة تحرم طليقها من أولاده والمحكمة تمكّنه من «الرؤية»

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 30 ربيع ثاني 1440هـ - 6 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1697278

عدنان الشبراوي (جدة@Adnanshabrawi)

ألزمت محكمة التنفيذ في جدة امرأة بتمكين طليقها من زيارة أولاده يومين في كل أسبوع، بعد أن قدم الأب دعوى قال فيها إن طليقته حرمته من مشاهدة أطفاله الـ3 على مدى 7 أشهر، في واقعة تختلف عما جرت عليه العادة من دعاوى تقام من مطلقات يطالبن بزيارة أو حضانة أطفالهن.

وطبقا للحيثيات، فإن الأب أفاد أنه حصل على حكم من محكمة الأحوال الشخصية في جدة بعد أن أقام دعوى ضد طليقته يتهمها بحرمانه من رؤية أبنائه بسبب خلافات أسرية، فلجأ إلى محكمة التنفيذ لإلزام طليقته بتنفيذ الحكم بعد أن ظلت تتهرب من تطبيق الحكم.

وأصدرت محكمة التنفيذ قرارا استندت فيه إلى المادة 34 من نظام التنفيذ ولوائحه وأمرت الأم المطلقة بتمكين الأب من زيارة أولاده خلال 5 أيام من تاريخ التبليغ، وأكدت أنه في حال عدم تنفيذ الأمر سيتم اتخاذ الإجراءات التي نصت عليها المادة 64 والمادة 92 من نظام التنفيذ. وقال الأب إنه بحصوله على الحكم وتنفيذه جبرا يكون قد نجح في تحقيق أمنيته في رؤية أطفاله بعد غياب امتد نحو 200 يوم.

وكان المجلس الأعلى للقضاء وافق على آلية إثبات حضانة الأم لأولادها دون الحاجة لإقامة دعوى قضائية فيما ليس فيه نزاع، ومنح الأم حق التقدم بطلب الحصول على صك حضانة لأطفالها يتضمن إثبات حضانتها لأولادها دون ترافع، مع أخذ إقرار عليها بعدم وجود نزاع في الموضوع.

وكشفت مصادر أن متوسط دعاوى الخصومات الزوجية بين المطلقين والمطلقات في المحاكم السعودية يقدر بـ155 دعوى يوميا، منها 95 قضية حضانة، و60 دعوى نفقة، إضافة إلى دعاوى زيادة نفقة، وتنفيذ حكم في نفقة، وطلب حضانة، ودعاوى السكن للزوجة والأولاد.

حامون لـ «عكاظ» : التعديلات انتصرت للأم الحاضنة

تعليقا على الواقعة، رأت المحاميتان نسرين الغامدي وسمية الهندي أن وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء اتخذا في الآونة الأخيرة جملة من القرارات والتعديلات والإجراءات التي تدعم الأم الحاضنة، التي تهدف إلى حماية الأسر من التشتت بعد الانفصال، وتسهيل وتسريع الإجراءات التي قد تتسبب في تعطيل مصالح الأبناء والأمهات الحاضنات.

واعتبرتا قرار تسليم معونة المحضون إلى صاحب صك الحضانة، وتكون في أغلب الأحول هي الأم، إجراء يهدف إلى اختصار الوقت والجهد ويحفظ أموال المحضون كونه حقا أصيلا له يقع على عاتق ومسؤولية الحاضن.

من جانبه، أوضح المحامي حكم الحكمي أن هناك أمهات لديهن صكوك حضانة لأطفالهن، إلا أن المعونات المستحقة للأطفال سواء معونات إعاقة أو خلافه يتسلمها الأب، وكانت تحتاج إلى إجراءات مطولة كي تتسلم مستحقات المحضون، في حين عالج الإجراء ذلك دون مرافعات أو جلسات قضائية، بحيث تقدم صاحبة صك الحضانة طلبا إلى الدائرة القضائية تطلب فيه إضافة عبارة تخولها باستلام مستحقات المحضون، ويكون ذلك فورا ودون جلسات ومرافعات.

"العمل": التوطين سيطبّق غداً على 5 أنشطة لرفع معدلات مشاركة المواطنين في القطاع الخاص

المصدر: جريدة سبق الاحد 30 ربيع ثاني 1440هـ - 6 يناير 2019م
https://sabq.org/6GcYPZ

وكالة الأنباء السعودية (واس - (الرياض
أكّدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أن بدء توطين المهن بمنافذ البيع في أنشطة محال الأجهزة والمعدات الطبية، ومحال مواد الإعمار والبناء، ومحال قطع غيار السيارات، ومحال السجاد بجميع أنواعه، ومحال الحلويات، يدخل حيز التنفيذ، غداً, وذلك سعياً من الوزارة لتمكين المواطنين والمواطنات من فرص العمل ورفع معدلات مشاركتهم في القطاع الخاص.
واعتمدت الوزارة الدليل الإرشادي لقرار توطين منافذ البيع في 12 نشاطاً اقتصادياً بقطاع التجزئة، وتضمن شرحاً للمفاهيم الأساسية لتطبيق قرار التوطين، إضافة إلى عرض برامج الدعم المختلفة التي تقدّمها الجهات الحكومية المشاركة في قرار التوطين.
ويوضح الدليل تفاصيل قرار قصر العمل في منافذ البيع لـ 12 نشاطاً ومهنة على السعوديين والسعوديات بما في ذلك الأنشطة المستهدفة والشروط العامة وبرامج الدعم التي تقدمها منظومة العمل والتنمية الاجتماعية، إضافة إلى إجابات عن التساؤلات الأكثر شيوعاً، ويمكن الاطلاع على الدليل عبر الرابط https://goo.gl/RYBMBf.
كما تمّ تشكيل لجنة من ممثلين من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وصندوق تنمية الموارد البشرية "هدف"، وبنك التنمية الاجتماعية، لإعداد برنامج "ممكنات التوطين للأنشطة الموطَّنة"، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، في حين تُطبَّق بحق المخالف عقوبة مخالفة توطين المهن المقصورة على السعوديين والسعوديات، أو المقصورة على السعوديات الواردة بجدول العقوبات والمخالفات.

وزارة النقل من جديد

المصدر: جريدة الرياض الاحد 30 ربيع ثاني 1440هـ - 6 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1729712

راشد بن محمد الفوزان

كتبتُ أكثر من مرة، وتواصلت مع مسؤولي وزارة النقل تعقيباً على مقالاتي بما يخص طريق " الغاط – الزلفي " لست بصدد الحديث عن حادث الأسبوع الماضي الذي راح ضحيته من أبناء المنطقة أو غيرهم سابقاً أو ما سيأتي لاحقاً، من وفيات - رحمة الله عليهم -، هذا الطريق يمثل نموذجاً "لتأخر" مشروع، وقد يكون هناك غيره من الطرق، وهو مهم وحساس جداً "كطرق سفر" فهو ليس مبنى متعثراً ضرره بتأخر قد لا يودي بحياة أحد، ولكن يعيق تنمية، ولكن الطرق

تأخرها يعني أن يكون هناك تبعات وهي: " حوادث ووفيات ومصابون وغيره من التبعات، هذا الطريق " الغاط – الزلفي " كل المسافة تقارب 30 كيلو متراً، وهو الواصل بين الغاط والقصيم، وأهميته للمنطقة أنه الرابط مع الطريق السريع " الرياض – القصيم " ومررت بهذا الطريق مرات ومرات ومن سنوات، وكتبت عنه، ووعود بإنهاء الطريق من قبل الوزارة، وهذا من سنوات، وكتبت مقالاً عنه هنا بصحفيتنا بـ"الرياض" في العام 2015 بشهر أكتوبر في الـ8 منه، وجاء تعقيب من وزارة النقل وقتها، بوضع حلول له، والطريق مازال كما هو مع أعمال لم تكتمل أو تنتهي لليوم.

هذه الطرق " الزراعية " وهي تربط المدن أو الطرق السريعة، لا يجب أن يبدأ الأعمال بها " الغاط – الزلفي " أو غيره، إلا ويعرف أنه سيعمل به للنهاية وينتهي، لا أن يبدأ المشروع ثم تظهر عقبات لم يؤخذ حسابها أو ينظر لها من البداية، ولعل هذا ما تسبب بتعثر المشروع أو مشروعات لسبب أنه لم يكن واضحا أنه سينفذ من دون عقبات، فهي ليست مشكلة مالية أو فنية أو غيرها، العقبات تظهر بمعطيات اعتراض على ملكية أرض، أو طبيعة الأرض وغيره، وهذا يجب العمل على أخذه بالحسبان، وأن يحدد وقت نهاية له، لا أن يعمل بجزء ويُترك جزء، ويصبح أسوأ من حالته الأولى، دور الوزارة هنا مهم بحسم ووضع الحلول لأي مشروع متعثر لطرق تمر بها أرواح الناس وهي خطرة جدا، يعني لا يكتمل المشروع أو يتعثر، ولا نهاية لذلك رغم مرور الوقت.

أتمنى على وزارة النقل ومعالي الوزير الاهتمام لوضع الحلول الجذرية لهذا الطريق، وكل طريق متعثر، بحلول نهائية وتنتهي، فجزء من العمل توقف وهو أخطر من وضع الطريق سابقا، من تحويلات و"صبات" وغيره، وأثق أن وزارة النقل تقدم كل ما لديها وتعمل بجهدها، وهي ستعمل لهذا الطريق وغيره، ولكن أتمنى الحلول الجذرية والنهاية العاجلة، فهي أرواح بشر.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مقاربة لأوضاع المتقاعدين

المصدر: جريدة الإقتصادية الاحد 30 ربيع ثاني 1440هـ - 6 يناير 2019م
http://www.aleqt.com/2019/01/06/article_1519086.html

د. أمين ساعاتي

يواجه كثير من المتقاعدين ظروفا صحية واقتصادية تستدعي مقاربة رعائية تخفف أعباء تكاليف العلاج والسكن المتزايدة التي بدأت تجور على أرقام ميزانياتهم المحدودة، وهم لذلك بحاجة إلى دعم الحكومة الرشيدة التي ما فتئت تقدم لأبنائها العاملين السابقين واللاحقين كل الدعم والمساعدة، غير أن بعض الأنظمة التي لها علاقة بالمتقاعدين لم تعد صالحة للاستمرار في ظل ظروف اقتصادية وحياتية متغيرة، وأول هذه الأنظمة نظام التأمين، ثم أنظمة البنوك المتعلقة بالقروض، وحتى نظام الخدمة المدنية. إن أنظمة التأمين تقف ممن بلغ الـ60 عاما موقف الرفض الكامل، أي أن كل مواطن بلغ الـ60 عاما، فإنه يفقد أهم شرط من شروط التوقيع على بوليصة التأمين على الصحة، أو التأمين على البيت، أو التأمين على الحياة، وعليه أن يلقى مصيره المحزن مع ثلة من الأمراض التي ورثها في فترة قيامه بمهام الوظيفة، كما أن المواطن الستيني يفقد أهم شرط من شروط اللياقة النظامية المؤدية إلى الحصول على قرض لبناء مسكن أو شراء سيارة أو ثلاجة أو حتى دراجة، وهكذا فإن الإنسان بمجرد بلوغه سن الـ60 فإنه يقصى من المزايا الرحيمة والكريمة للإنسان، وهو الذي شرفه الله سبحانه وتعالى بخدمة أمته ومجتمعه!

نعم كل هذه الأنظمة تتخذ موقفا سلبيا من الموظف الستيني، ونعرف جميعا أن الموظف الذي يبلغ الـ60 ربيعا يحتاج إلى مزيد من رعاية المجتمع، لأن رعاية المواطن إذا كانت مطلوبة حينما يكون على رأس العمل، فهي واجبة بعد أن يحال إلى التقاعد.

البعض يقول إن قوانين القروض والتأمين التي تطبقها المصارف وشركات التأمين في المملكة هي القوانين السائدة في كل أنحاء العالم، وإذا كان الأمر كذلك، فإننا لا نتمنى أن نكون حريصين على تطبيق قوانين تتعارض مع نظامنا الإسلامي الخالد ولا تراعي أبسط قوانين حقوق الإنسان وتتنكر لموظف أفنى زهرة شبابه في أدائه لعمله أيام الصحة والنضارة والعز، وما نعرفه يقينا أن الغرب يميز الموظف المتقاعد بكثير من المزايا والعطايا ولا يتركه يغرد وحيدا في العوز

والفاقة والحرمان.
ومن منظور إسلامي بين القرآن الكريم مراحل حياة الفرد، وجعل الشيخوخة هي المرحلة الأخيرة من حياة الإنسان الدنيوية وقال تعالى: "هو الذي خلقكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم يخرجكم طفلا ثم لتبلغوا أشدكم ثم لتكونوا شيوخا ومنكم من يتوفى من قبل ولتبلغوا أجلا مسمى ولعلكم تعقلون"، وورد في السنة النبوية الشريفة عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - ﷺ -: "عمر أمتي من ستين إلى سبعين سنة."
أحد الأصدقاء ممن بلغ الـ60 عاما جاءني حانقا وفي يده "بروشور" من أحد البنوك، وفي صدر "البروشور" امتشقت عبارة "وطن واحد، عائلة واحدة، بنك واحد"، وقال صاحبي كنت في البنك البارحة، فأعطاني الموظف "بروشور" لبطاقة جديدة تحمل عنوان "تيسير"، وفهمت من البطاقة أنها تستهدف "التيسير" على الناس في عيشهم ومعاشهم، وفرحت بالـ"بروشور" وأخذته من الموظف، ثم بدأنا نتحدث عن استحقاقات الحصول على هذه البطاقة، ومن أول وهلة صدمني الموظف قائلا، إن هذه البطاقة متاحة لكل الفئات العمرية إلا من بلغ الـ60 عاما.
وأصبت بصدمة في الحال، وحاولت أن أسترخي حتى أكون جاهزا للرد بهدوء، ثم قلت: حتى التخفيضات في الخدمات والمشتريات تنحي الستيني جانبا. لماذا نغتال إنسانيتنا ووجودنا، ثم رفع صاحبي نبرة صوته المرتعشة، وقال كنت أتمنى ألا تأتي هذه "الـ60" المدمرة إلا بعد أن ندفن في جوف الأرض، وختم صديقي حديثه قائلا، حتى حينما نطلق الشعارات إنما نطلقها وهي فارغة من محتواها وليس فيها فعل يعبر عن الوطن الواحد، والعائلة الواحدة، والبنك الواحد.
إن هذه القصص التي أصبحت تتزايد مع تزايد قوافل المتقاعدين تحتاج إلى البحث عن حلول، إذ إن التأمين على الصحة هو أحوج ما يكون إليه الستيني قبل غيره من الذين لا يزالون ينعمون بربيع أعمارهم، وإن القروض لتأمين السكن هي أجمل هدية يجب أن نقدمها للستيني الذي خدم مجتمعه نحو 40 عاما، وإن البيع بالتقسيط سياسة بيعية وترويجية يجب أن تقدم مع الشكر الجزيل إلى الستيني قبل أن تقدم إلى العشريني أو الثلاثيني.
إن الأنظمة التي ورثها المتقاعدون السعوديون عبر عقود من الزمن يجب أن تصحح كما صحح كثير من الأنظمة الأخرى.
إننا نلتمس من حكومتنا الرشيدة أن تضع يدها الحانية على جميع قضايا المتقاعدين وتعالجها حتى يسود الرخاء والخير في كل ربوع مجتمعنا السعودي الذي ينعم ولله الحمد بكثير من تباشير الحياة الكريمة في عهد ملكها المفدى سلمان بن عبدالعزيز متعه الله بالصحة والعافية.

كاريكاتير

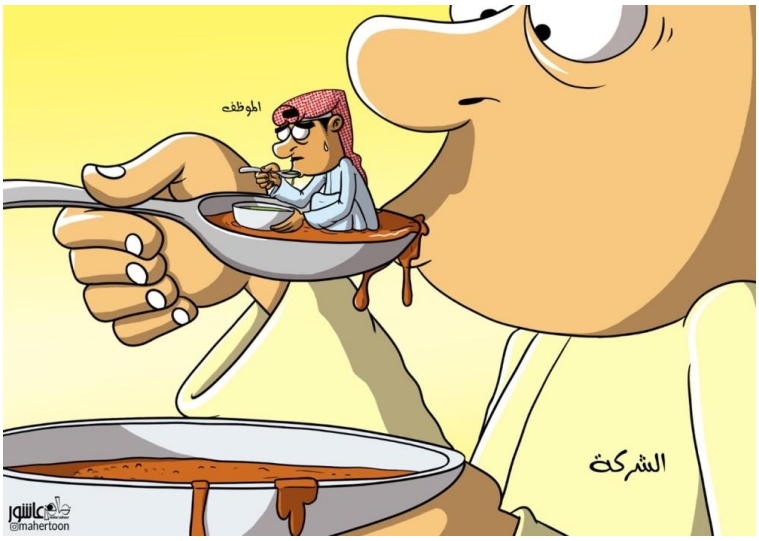

المصدر: جريدة الحياة الاحد 30 ربيع ثاني 1440هـ - 6 يناير 2019م

http://www.alhayat.com/article/4617508

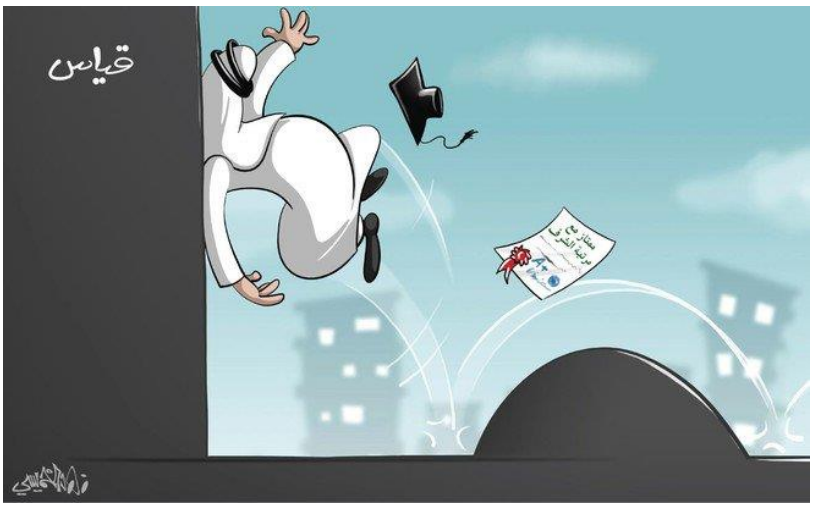

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 30 ربيع ثاني 1440هـ - 6 يناير 2019م

http://www.aleqt.com/2019/01/06/article_1519061.html